



**الشبكة الوطنية  
لتعزيز الحق في الوصول  
الى المعلومات**

٢٩ أيلول ٢٠٠٩

**اليوم العالمي لحق المعرفة**

**كلمة الأستاذ فادي صعب، أمين عام "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لافساد"**

أصحابَ المعالي، النواب الكرام، حضرات ممثلي البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية، حضرات رؤساء الهيئات الاقتصادية وممثلي القطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني، حضرات مندوبي وسائل الإعلام، أيها السيدات والسادة.

باسم الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لافساد، ونياًبةً عن مجموعة الدعم والمدافعة في الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات يسرني أن أشكر حضوركم القيم للقائنا الهام بمناسبة "اليوم العالمي لحق المعرفة".

تعمل هذه المجموعة منذ تاريخ طرح إقتراح قانون حق الوصول الى المعلومات على المجلس النيابي في التاسع من نيسان ٢٠٠٩، على تطبيق برنامج متكامل يتضمن صياغة مواد التوعية التي تتناول لمحة عامة عن حق الوصول الى المعلومات وعن كيفية تأثيره على كافة القطاعات.

وفي هذا الاطار يمكنكم الاطلاع على المزيد من المعلومات في الملف الذي تم توزيعه والمرفق به قرص مدمج.

حالياً، تقوم الجمعية بإعداد دليلين، سيتم نشرهما قريباً. الأول خاص بحق الوصول إلى المعلومات والثاني يتناول حماية كاشفي الفساد.

وفي سياق الأنشطة التي نُظمت في إطار الحملة، قامت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - بتحضير واعداد ورشة عمل حول حق الوصول إلى المعلومات لمؤسسات القطاع الخاص، وستليها ورشة اخرى تتناول حماية كاشفي الفساد.

كما طورت الجمعية بالتعاون مع منظمة التبادل الإعلامي الإجتماعي موقعين الكترونيين يُعنيان بنشر أخبار وأنشطة الشبكة بشكل مستمر.

إيماناً منّا أن الإعلام هو من أهم شرائح المجتمع المدني، نظمت "نهار الشباب" بالتعاون مع جمعية "مهارات" المنضوية في الشبكة،

خمس ورش عمل لتدريب الصحفيين والإعلاميين حول حق الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد. عُقدت ورش العمل هذه في مختلف المناطق اللبنانية. ويعمل فريق نهار الشباب على توثيق المعلومات، ومقتطفات آراء بعض المشاركين المنبثقة عن تلك الورش على ان يصار الى نشرها في الشهر المقبل.

فيما يخص القطاع العام عملت "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد" بالتعاون مع وزارة المالية على إعداد نموذج لتدريب موظفي القطاع العام. وقد تقرر تنظيم نوعين من ورش العمل. الأول يطرح بشكل عام مبادئ حق الوصول إلى المعلومات ويعطى أمثلة عن نماذج دولية متقدمة في هذا المجال. والثاني، يعرض الواقع الحالي لوزارة المالية من ناحية توفير أو تقديم المعلومات، وكيفية مساهمة وزارة المالية في تعزيز هذا الحق.

كما عقدت مجموعة المدافعة في الشبكة، في بداية الشهر الحالي، اجتماعاً لتقييم المرحلة الاولى للمشروع ووضع خطة عمل وتصوير استراتيجي لإستكمال وإتمام نشاطات المناصرة والمدافعة والتوعية وصولاً لإقرار قانوني

حق الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد، ووضعهما قيد التنفيذ من قبل السلطات المعنية. كذلك تسعى الشبكة للقيام بنشر التوعية لكافة شرائح المجتمع عن حقوقهم وواجباتهم وحثهم على إستعمال حقهم في الوصول الى المعلومات والاستفادة منها.

وفي الختام أود في هذه المناسبة التأكيد على أهمية هذا المشروع الذي يستنهض كافة مكونات المجتمع المدني اللبناني، لمكافحة الفساد وقيام نظام نزيه وصالح، يتطلب مضاعفة جهود جميع المعنيين على اختلاف مشاربهم الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالكلُ معنيٌّ بهذه الخطة الإصلاحية الشاملة من المواطن إلى المسؤول.

ونشكر كل الذين عملوا لانجاح هذا المشروع وخاصة مجموعة الدعم والمدافعة المنشأة من قبل الشبكة الوطنية، فبفضل هذه الجهود الفعالة نحن على الطريق الصحيح لتعزيز الحكم الصالح ومكافحة الفساد في لبنان، وهذا هو السبيلُ الأفضلُ المؤدي الى التطور والتقدم لما فيه مصلحة أبنائه.